



السادة / البورصة المصرية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشرف بأن نرفق لسيادتكم نسخة من تقرير مراقب الحسابات الخارجى

عن مراجعة القوائم المالية للشركة فى ٢٠٢٦/٦/٣٠ .

رئيس القطاع المالي

تحريراً فى : / ٢٠٢٦ .

محاسب / ضياء محمود صديق

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام ،،،



تقرير مراقب الحسابات

إلى السادة / مساهمي شركة مطاحن مصر الوسطي (شركة مساهمة مصرية)

تقرير عن القوائم المالية

راجعنا القوائم المالية لشركة / مطاحن مصر الوسطي (شركة مساهمة مصرية) والمتمثلة في قائمة المركز المالي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات.

مسئولية الإدارة عن القوائم المالية

هذه القوائم المالية مسئولية إدارة الشركة فالإدارة مسئولة عن إعداد وعرض القوائم المالية عرضاً عادلاً وواضحاً وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية، وتتضمن مسئولية الإدارة تصميم وتنفيذ والحفاظ على رقابة داخلية ذات صلة بإعداد وعرض قوائم مالية عرضاً عادلاً وواضحاً خالية من أي تحريفات هامة ومؤثرة سواء ناتجة عن الغش أو الخطأ، كما تتضمن هذه المسئولية إختيار السياسات المحاسبية الملائمة وتطبيقها وعمل التقديرات المحاسبية الملائمة للظروف.

مسئولية مراقب الحسابات

تتخصص مسئوليتنا في إبداء الرأي على هذه القوائم المالية في ضوء مراجعتنا لها، وقد تمت مراجعتنا وفقاً لمعايير المراجعة المصرية وفي ضوء القوانين المصرية السارية. وتتطلب هذه المعايير تخطيط وأداء المراجعة للحصول على تأكيد مناسب بأن القوائم المالية خالية من أي أخطاء هامة ومؤثرة.

وتتضمن أعمال المراجعة أداء إجراءات للحصول على أدلة مراجعة بشأن القيم والإفصاحات في القوائم المالية. وتعتمد الإجراءات التي تم إختيارها على الحكم المهني للمراقب ويشمل ذلك تقييم مخاطر التحريف الهام والمؤثر في القوائم المالية سواء الناتج عن الغش أو الخطأ. ولدى تقييم هذه المخاطر يضع المراقب في إعتباره الرقابة الداخلية ذات الصلة بقيام المنشأة بإعداد القوائم المالية والعرض العادل والواضح لها وذلك لتصميم إجراءات مراجعة مناسبة للظروف ولكن ليس بغرض إبداء الرأي على كفاءة الرقابة الداخلية في المنشأة. وتشمل عملية المراجعة أيضاً تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية والتقديرات المحاسبية الهامة التي أعدت بمعرفة الإدارة وكذا سلامة العرض الذي قدمت به القوائم المالية.

وإننا نرى أن أدلة المراجعة التي قمنا بالحصول عليها كافية ومناسبة وتعد أساساً مناسباً لإبداء رأينا على القوائم المالية.

القوائم المالية للعام المالي السابق المنتهي في ٣٠ يونيو ٢٠٢٥ تم مراجعتها بمعرفة مراقب حسابات آخر والذي اصدر تقريره المتحفظ بتاريخ ١٥ سبتمبر ٢٠٢٥ وتم إعتمادها من قبل الجمعية العامة العادية المؤرخ في ٧ أكتوبر ٢٠٢٥.

اساس الراي المتحفظ

- لم تقم الشركة بالالتزام بمتطلبات معيار المحاسبة المصري (٤٧) واثّر ذلك على القوائم المالية.
- تضمنت الأصول الثابتة طاقات عاطلة غير مستغلة منذ عدة أعوام بلغت تكلفتها الدفترية ٤٥,٧٥١ مليون جنيه تتضمن بعض المطاحن ومصنع المكرونة وغيرها والمتوقفة منذ عدة أعوام.
- تتضمن الأصول الثابتة قيمة مباني والآت صومعة بنى مزار بقطاع المنيا والبالغ تكلفتها ٢٠,٤٣٨ مليون جنيه مصرى والتي تعرضت لحادث انهيار لعدد ٢ خلية بتاريخ ٢٠١٩/٨/٧ وعدم احتساب اضمحلال لتلك الأصول وذلك بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣١) - اضمحلال قيمة الأصول.
- عدم الاستفادة من إيرادات تشغيل الصومعة والتي تصل الى ١ مليون جنيه سنوياً وذلك في حال تشغيلها.
- تضمن المخزون اصناف بطيئة الحركة في حكم الراكد بلغت نحو ٢٦٦ ألف جنيه وذلك دون حساب قيمة الاضمحلال في قيمتها بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) بشأن المخزون.
- عدم اجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الشركة العامة للصوامع والتخزين في ٢٠٢٦/٠٦/٣٠ مما ترتب عليه عدم التأكد من صحة وسلامة تلك الأرصدة.
- مازالت أرصدة حسابات العملاء والحسابات المدينة الاخرى والأرصدة المدينة للموردين تتضمن أرصدة متوقفة ومرحلة منذ أكثر من ٢٠ عاماً بلغت نحو ٢٤,٧٢٧ مليون جنيه، منها نحو ١٤,٣١٠ مليون جنيه بالحسابات المدينة الاخرى ونحو ١٠,١٥٢ مليون جنيه بحسابات العملاء ونحو ٢٦٥ ألف جنيه بحسابات الموردين مكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٢٠,١٣٩ مليون جنيه، هذا وقد صدر بشأن معظمها أحكام لصالح الشركة ولم يتم تنفيذها حتي تاريخ الفحص فضلاً عن عدم تنفيذ توصية الجمعية العامة للشركة المنعقدة في ٢٠٢٤/١٠/٤ بعرض دراسة شاملة لكافة الحسابات المدينة المتوقفة علي مجلس الادارة لاتخاذ ما يلزم.

Hazem Abdeltawab

بريد الكتروني: contact@hatawab.com
موقع الكتروني: www.hatawab.com

العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار
مستشفى النيل بدواوي - المعادي

ت/ف: +٢٠٢ ٢٥٢ ٤٢ ٧٧٤
م: +٢٠١٠٠ ٤١٨ ٩٥٤٥



- بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها في ٢٠٢٦/٠٦/٣٠ نحو ٢٢,٥٨٨ مليون جنية لمواجهة صافي مطالبات بنحو ١٦٩,٩٤٤ مليون جنية بخلاف قيمة الضرائب الاضافية عن الربط النهائي حتى تمام السداد.
- بلغ رصيد مخصص مخالفات المطاحن والمخابز في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ مبلغ ٣٢ مليون جنية مصرى لمواجهة غرامات بنحو مبلغ ٨٥ مليون جنية.
- بلغ مخصص القضايا نحو ١,٨٩٠ مليون جنية ، ونري عدم كفايته لمقابلة القضايا العمالية والقضايا الاخرى في ضوء المبالغ المنصرفة للعاملين خلال العام المالي المنتهي في ٢٠٢٦/٦/٣٠ والبالغه نحو ٦٣ مليون جنية، فضلا عن ان بيان القضايا العمالية اظهر ان نسبة كسب العديد من القضايا (رصيد الاجازات) ١٠٠% للمدعي (العامل) والبالغ قيمتها وفقا للبيان نحو ٣,٢٠٢ مليون جنية ، كما ان الموقف القانوني المقدم من الشركة لدراسة هذا المخصص لا يمكن الاعتماد عليه لخلوه من قيمة العديد من القضايا العمالية.
- عدم قيام الشركة بحساب ضريبة القيمة المضافة بالمخالفة لاحكام قانون رقم ٦٧ لسنة ٢٠١٦ وتعديلاته علي المحصل من الهيئة العامة للسلع التموينية عن مواد التعبئة والتغليف الخاصة بالنخالة المباعة من الفترة ٢٠٢٥-٧-١ وحتى ٢٠٢٦-٠٦-٣٠ والبالغة نحو ٣٠,٣٧٨ مليون جنية الامر الذي قد ينتج عنه فروق ضريبية عند الفحص وما يترتب علي ذلك من غرامات تأخير .
- تم تحميل قائمة الدخل ببعض المبالغ التقديرية بلغ ما أمكن حصره منها ما يلي:
- لم تقم الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ (عقود الايجار) فيما يتعلق بعقود الايجار التشغيلية من الغير بشأن الاعتراف بأصل حق انتفاع وبالتزام عقد التأجير في تاريخ بداية عقد التأجير وقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية .
- لم تتضمن القوائم المالية للشركة الافصاح عن قيمة التعاملات مع الاطراف ذوي علاقة بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم ١٥ (الافصاح عن الاطراف ذوي العلاقة) .

الرأي المتحفظ

وفيما عدا ما ذكر في الفقرات السابقة واثرة على القوائم المالية فمن رأينا أن القوائم المالية المشار إليها أعلاه تعبر بعدالة ووضوح ، في جميع جوانبها الهامة ، عن المركز المالي للشركة في ٣٠ يونيو ٢٠٢٦ ، وعن أدائها المالي وتدفعاتها النقدية عن السنة المالية المنتهية في ذلك التاريخ وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً

لم تقم الشركة باستكمال توفيق أوضاعها بما يلي:

- تعديل لوائحها المالية والإدارية في ضوء قرار الجمعية العامة غير العادية في ٢٠٢١/٦/٢٩ بنقل تبعية الشركة لأحكام قانون الشركات المساهمة رقم (١٥٩) لسنة ١٩٨١ وإعتماد النظام الأساسي لها تطبيقاً للقانون رقم (١٨٥) لسنة ٢٠٢٠ الخاص بتعديل بعض أحكام قانون شركات قطاع الأعمال العام رقم (٢٠٣) لسنة ١٩٩١ ولائحته التنفيذية.
- عدم التزام الشركة بتطبيق وسائل الدفع غير النقدي بشكل كامل المقررة بالقانون رقم (١٨) لسنة ٢٠١٩ ولائحته التنفيذية الصادرة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٧٧٦ لسنة ٢٠٢٠ ، حيث ألزمت المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية جميع سلطات وأجهزة الدولة والأشخاص الاعتبارية والمنشآت بمختلف أنواعها المنصوص عليها بالمادة الثانية من اللائحة سداد المدفوعات التالية بوسائل الدفع غير النقدي متى جاوزت الحدود المبينة بتلك المادة.
- عدم الانتهاء من تسجيل ونقل ملكية العديد من مساحات الأراضي بحوزة الشركة ومن ذلك :
• أراضي ألت بقرارات نزع ملكية أو تأميم أرقام ٤٢ لسنة ١٩٦٢ ، ١٣٢ لسنة ١٩٦٣ ، بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ٣٣ ألف متر ، وذلك علي النحو التالي:
• أراضي مطاحن (اسلام ، نامق ، ببا) بقطاع بني سويف .
• راضي مطاحن (مغاغة ، بني مزار القديم ، بنيامين ، ملوي) شونة ملوي ، مستودع سمالوط بقطاع المنيا .
• راضي مطاحن (ديروط ، حنا عوض) بقطاع أسيوط .
• أراضي مشتراه أو مخصصة من الوحدات المحلية أو المحافظة أو أشخاص بلغ ما أمكن حصره منها مساحة حوالي ١٧ ألف متر (المبني الإداري بالفيوم ، مطحن وشونة ساحل سليم والجزء المشتراه من شونة السلطان بأسيوط) .
- بعض مساحات الأراضي بحوزة الشركة غير مدرجه بسجلات الأصول لعدم تمكنها من تقنين وضعها تتمثل في:
• مساحة ١٦ سهم ٢١ قيراط ١١ فدان لأرض شونة الغرب بمحافظة أسيوط والسابق تسليمها للشركة في ١٩٩٩/١٢/٢٨ ودون إصدار قرارات تخصيص أو بيع أو سداد مقابل إنتفاع لها سوي وضع يد الشركة عليها ، حيث تقوم الشركة حالياً بمخاطبة إدارة أملاك الدولة الخاصة بأسيوط بطلب لتحرير عقد بيع لها .
• مساحة ٩ سهم ١٣ قيراط ٤ فدان بقرية دشلوط بمركز ديروط بمحافظة أسيوط والتي حصلت عليها الشركة بناء علي قرار السيد وزير الزراعة في ٢٠٠١/٦/٣٠ لإقامة مطحن وشونة حيث تم رفض الدعوي رقم ٢٥٠٨٩ لسنة ٢٦ ق بالقضاء الإداري والمقامة ضد محافظ أسيوط لرفضه إتمام عملية البيع نتيجة تأخر الشركة في إتمام إجراءات الشراء ونقل الملكية وتنفيذ المشروع المخصص له الأرض ، وقد تم إقامة طعن علي الحكم تحت رقم ٦٦/٥٢١٧٠ ق إدارية عليا ولم تحدد له جلسة .
- أراضي مدرجة بسجل الأصول ولا يوجد لها سند ملكية (مطحن الوادي الجديد ، مستودع موط) .

Hazem Abdeltawab



- وجود العديد من الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد او الغاء قرارات تأميم او نزاعات عن ملكية اراضي وعقارات او تثبيت ملكية او تمكين او فسخ عقد ايجار او ريع ، صدرت بشأن بعضها احكام في غير صالح الشركة والاخرى مازالت متداولة ومن ذلك :
- ارض شونة السلطان بقطاع اسيوط البالغ اجمالي مساحته ٦ افدنة والتي كانت تأجرها الشركة منذ اكثر من ٤٠ عام والتي تملكها الشركة منها مساحة ٢٩٨٨ متر مربع بموجب عقد شراء بتاريخ ١٩٩٧/١/٧ من القطعة رقم ٢٨ البالغ اجمالي مساحته ٨٩٦٤ متر مربع مقابل التنازل عن ايجار باقي المساحة ولم تسطع الشركة تسجيل هذا العقد حتى تاريخه لعدم وجود فرز وتجنيد لها ويتصل بذلك قيام الملاك ببيع باقي المساحة بهذه القطعة وقدرها ٥٩٧٦ متر مربع لجمعية اسكان الزراعين والتي تبين قيامها بتحديد هذه المساحة على واجهة الارض وعمل سور خشب بينها وبين ارض الشركة وجاري عمل دعوة فرز وتجنيد وصحة ونفاذ للعقد .
- تقوم الشركة بصرف بدلات حضور مجلس الادارة لممثلي المال العام بصفة شخصية بالمخالفة لاحكام المواد (١ و ٣) من القانون ٨٥ لسنة ١٩٨٣ وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٠٦ لسنة ٢٠٠٨ بشأن توريد بدل حضور جلسات مجلس الإدارة والجمعيات العمومية ومكافآت ممثلي المال العام الى جهات المال العام .

تقرير عن المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

تمسك الشركة بحسابات مالية منتظمة تتضمن كل ما نص القانون ونظام الشركة على وجوب إثباته فيها وقد وجدت القوائم المالية متفقة مع ما هو وارد بتلك الحسابات ، تم جرد اجراء جرد المخزون تحت مسؤولية الشركة وتحت اشرافها ولم يتم دعوتنا الى الجرد وتمسك الشركة بحسابات تكاليف تحتاج الى تطوير

البيانات المالية الواردة بتقرير مجلس الإدارة المعد وفقاً لمتطلبات القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية متفقة مع ما هو وارد بدفاتر الشركة وذلك في الحدود التي تثبت بها مثل تلك البيانات بالدفاتر .

القاهرة في ٢٠٢٦/٠٩/٠٦



مراقب الحسابات
حازم عبد التواب
زميل جمعية المحاسبين والمراجعين المصرية
س. م. م رقم ١١٠٤٧
سجل مراقبي هيئة الرقابة المالية رقم ١١٣

Hazem Abdeltawab

بريد الكتروني: contact@hatawab.com
موقع الكتروني: www.hatawab.com

العنوان: برج القانونيون - كورنيش النيل - بجوار
مستشفى النيل بدياوي - المعادي

ت/ف: ٢٠٢٢٥٢٤٢٧٧٤
م: ٢٠١٠٠٤١٨٩٥٤٥